



المدارس السياسية الثلاث في العراق وامكانية التعايش السلمي فيما بينها

فريد اسورد

ان معرفة الاطر العامة لكل مدرسة يمكن ان يضمن فهما اعمق للسيرورة التي سارت عليها أنشطة كل مدرسة على حدة وتحديد ادق للفروقات القائمة فيما بينها.

المدرسة الشيعية

تقوم المدرسة الشيعية على الدين. ان لذلك قطعا دوافعه التاريخية. ويقوم مضمون الفكرة الرئيسية للمدرسة الشيعية على انشاء بنيات سياسية لاتتعارض مع الدين وقابلة لخدمته. لكن هذه الفكرة في حد ذاتها جديدة على الفكر الشيعي، لأن السياسة لم تدخل الفكر الشيعي الا في وقت متأخر نسبيا. وعلى الرغم من طغيان

يتضمن العراق ثلاث مدارس سياسية-ثقافية متميزة هي المدارس الشيعية والسنية والكردية، ويقوم الاستقرار الداخلي على تألف هذه المدارس الثلاث في اطار نظام قانوني متفق عليه لكل مدرسة بنياتها الخاصة. وثمة نقطة وحيدة لا تستطيع اية مدرسة التهاون بشأنها وهي مسألة الحفاظ على خصوصياتها الذاتية وسعيها لتوفير ظروف لاتكون فيها تلك الخصوصيات مهددة. ان اية واحدة من هذه المدارس الثلاث مرتبطة بالبنيات الاجتماعية التي تمثلها ويضفي هذا الارتباط نوعا من المسؤولية على العلاقة القائمة بينها. وينتج عن هذه العلاقة مصالح مادية معقدة، محددة وفق قواعد صارمة، ولكن واضحة.

ويدل سعي بريطانيا لاقامة ادارة مستقلة للاماكن الشيعية المقدسة على مدى ادراكها لدور العامل الديني في الحياة العامة للشيعية. وفي عام ١٩٢٠ لم يكن الشيعة يرغبون في حكومة تقوم على يد بريطانيا. لقد حث هذا الموقف رجال الدين الشيعة في الكاظمية على المطالبة بتأليف حكومة منتخبة. وكان العامل المباشر لتلك المطالبة هو الانباء التي تناهت عن اعتزام بريطانيا تنصيب سني رئيسا لمجلس وزراء مؤقت في العراق. اما العامل غير المباشر فكان نفور الشيعة من قيام حكومة يرأسها سني مدعوم من بريطانيا. ولم تكن المطالبة بحكومة منتخبة امراً عرضياً. فقد تعتمد رجال الدين الشيعة في الكاظمية المطالبة بانتخاب الحكومة نظراً لادراكهم ان اي انتخاب حر من شأنه ان يرفع شيعياً او من تدعمه المرجعية الشيعية لمنصب رئاسة الوزراء. تعد تلك المطالبة اول اشارة واضحة الى ادراك العلاقة بين مبدأ الانتخاب ومصالحه الاكثريّة. ومع تشكيل الحكومة المؤقتة، بدأ عهد مطبوع بسوء التفاهم والتشكك في النوايا. لقد دفع ذلك المدرسة الشيعية الى مراجعة موقفها من فيصل نفسه. لاحقاً، صار جلياً ان المدرسة الشيعية لم تعد تنظر الى فيصل مثلما كانت تنظر اليه قبل ان يبدأ سوء التفاهم.

عملياً، وبعيداً عن التأثيرات الايديولوجية، ادركت المدرسة الشيعية قوة تأثير الوزن الجيوبوليتيكي للسكان الشيعة في العراق واقامت نظريتها على الربط المحكم بين حجم السكان والحق في الحكم. وشكلت هذه النظرية عماد المدرسة الشيعية طوال عشرات السنين. وجرى تفسير الوضع في العراق على انه عملياً اغتصاب

الطابع الديني على منظومة الافكار في المدرسة الشيعية، فهي ليست دينية صرفة. ويستدل من فتوى الشيرازي، الصادرة في عام ١٩٢٠، حول عدم جواز انتخاب غير المسلم للامارة على المسلمين، ان الفتوى لاتختص بالدين فحسب بل تتجاوزها الى الوطن. ويدل مضمونها على ربط محكم بين الدين والوطنية^١. ويمكن اعتبار الفتوى اول اشارة واضحة وصريحة الى مفهوم الوطنية في المدرسة الشيعية. لقد تركت فتوى الشيرازي اثراً كبيراً في الشارع المناادي بضرورة قيام حكومة وطنية^٢. وفق هذا، فالوطنية كانت المدخل الى السياسة.

ولم تتقرر الوطنية عبر حماس عابر. لكن ميزة الوطنية في المدرسة الشيعية هي ارتباطها بالدين، وعليه فهي من حيث مكوناتها الفكرية وطنية مدعومة بالدين. يفسر ذلك الى حد كبير سبب تأييد المدرسة الشيعية لتولي ملك سني ملوكية العراق في بداية ظهور مشروع تأسيس الدولة العراقية. اعتمدت المدرسة الشيعية في ذلك على الاصل وليس على المال. ونقطة الانطلاق هنا هي ان الملك السني الذي لم تعارض المدرسة الشيعية توليه حكم العراق منتم الى البيت الهاشمي، ما يعني انه يعود بجذوره الى فاطمة، بنت النبي محمد وزوجة الامام علي بن ابي طالب.

ضمت المدرسة الشيعية اتجاهات عدة، اكثرها راديكالية تلك التي طالبت بتولي الشيعة قيادة العراق وجعل التشيع مذهباً رسمياً، ما يعني في جوهره ميلاً الى انشاء حكومة ثيوقراطية شيعية. وقد لاحظ آرنولد ولسن، نائب الحاكم الملكي العام في العراق، خلال الانتفاضة الشيعية في عام ١٩٢٠ ان بعض المجتهدين الذين ساهموا في تحريك الانتفاضة سعوا الى انشاء ثيوقراطية شيعية^٣.

من اجل ضمان امن السنة. وبالفعل، فقد استعان العثمانيون بالسنة اكثر من غيرهم. وحقق ذلك للسنة وعيا اكبر بأهمية الاندماج مع سياسة الدولة. ومن الناحية العملية، حصل السنة عن طريق ذلك على كوادرات ادارية كفوءة وعلى اقتصاد افضل وحياة اكثر تمدنا. وفي الحين الذي ابدى فيه الشيعة نوعا من الانعزال لاسباب ايديولوجية، وهو ما اسفر في النهاية عن عدم تعاونهم مع المؤسسات الرسمية العثمانية، اظهر السنة مزيدا من الانفتاح واندمجوا مع تلك المؤسسات. هكذا طبعت المرحلة الاخيرة من الحقبة العثمانية بتعاون وثيق بين السنة العراقيين والعثمانيين وفتور في العلاقات بين الشيعة والعثمانيين، وهو فتور لم يصل على اية حال الى درجة التصادم والتنازع.

ان مفهوم الدولة في المدرسة السنية هو اكثر وضوحا مما هو عليه في المدرستين الشيعية والكردية. وقد تنبه البريطانيون الى ذلك منذ عام 1917. ويلاحظ ان بلاغ الجنرال ف. س. مود القائد العام للقوات البريطانية في العراق، الصادر في 19 اذار 1917، لم يوجه الى كل العراقيين بل الى سكان ولاية بغداد وحدها. وتضمن البلاغ دعوة للاشتراك في تصريف الشؤون المدنية «بالتعاون مع الممثلين السياسيين لحكومة بريطانيا العظمى»¹. لاحقا، تولى السنة ادارة المناطق الشيعية وقد ابدى زعماء الشيعة اعتراضا على ذلك. ومن الواضح ان البريطانيين فعلوا ذلك لانهم كانوا يبحثون عن حلفاء يدعمون مشروعهم في العراق وربما يكونوا ارادوا من ذلك ايضا بث الفرقة بين السنة والشيعة. ومهما كان السبب فذاك لا ينفي استعداد السنة للتعاون مع بريطانيا من اجل الحصول على مكاسب تجنى من ادارة السلطة.

للسلطة وتهميش لاكثرية من حقها ان تنال حقوقا اكثر. والواقع السايكولوجي لهذا التفسير واضح جلي وقد ادى احيانا الى تدعيم الميل الى التشدد. لكن ذلك لم ينزع عن المدرسة الشيعية نزعتها الانسانية بشكل عام نظرا لمتانة الارتباط التاريخي بمبدأ معاداة الظلم والطغيان.

المدرسة السنية

من الواضح ان الجذور التاريخية للعناصر الايديولوجية المكونة للمدرسة السنية هي بالاساس جذور دينية، لكن التطورات اللاحقة ساهمت في بروز اتجاهات علمانية قوية عززت التعددية الفكرية في صفوفها. ويقوم عماد المدرسة السنية على الدمج بين المقتضيات السياسية والبرغماتية بشكل رئيسي. تاريخيا، يوجد على الاقل عاملان رئيسيان ساهما في بلورة الرؤية الايديولوجية للمدرسة السنية، اولهما هو الصراع الايراني-العثماني الذي جعل السنة يميلون الى تركيز امنهم على تحالف باستطاعته التصدي للنزعات التوسعية الايرانية. ودفع ذلك السنة الى اتباع سياسة ودية تجاه العثمانيين. وثانيهما، هو تغير الخارطة الديموغرافية-الطائفية في العراق ابتداء من القرن التاسع عشر، وهو تغير ادى الى تحول المنطقة الممتدة من جنوب بغداد حتى شط العرب الى منطقة شيعية بفعل النشاط التبشيري الواسع للمرجعية الشيعية. وفي بداية القرن العشرين تفاقم احساس السنة بقوة زخم التمدد الشيعي ولاح آنذاك ان تصحيح البنيات السايكولوجية صار معقدا للغاية.

وفي اواخر الحقبة العثمانية وعت المدرسة السنية اهمية الاندماج بين السنة والعثمانيين

بريطانيا مصيره النهائي^١. ان فكرة ضم الاكراد الى العراق كانت غريبة عن العرب. ففي عام ١٩١٩ صدر عن ممثلي الشيعة والسنة بيان في ٢٢ كانون الثاني اقترحوا فيه تشكيل «دولة عربية واحدة على رأسها ملك مسلم»^٢. ويلاحظ من العبارة ان العرب ركزوا على نقطتين جوهريتين وهما عدم تقسيم الاقليم العربي على اساس طائفي (شيعي- سني) الى دولتين، وهو ما يفصح عنه تعبير «دولة عربية واحدة» وضرورة تملكها الى مسلم دون الخوض في تفاصيل مذهبية.

وقد اكد مؤتمر القاهرة مطالب العرب. ففي رسالته الى النائب لويد جورج، اشار ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية الى قضيتين لهما علاقة بالطابع العربي للدولة المزمع تشكيلها وهي اختيار ملك من اصل عربي و «قيام حكومة عربية فعالة»^٣.

وتعكس الاسئلة الثلاثة التي صاغها البريطانيون للاستفتاء على مصير العراق ميلا الى تشكيل دولة لا صلة لها بالاكراد. وهنا ايضا يتكرر تعبير «دولة عربية واحدة» الذي يتضمن اشارة واضحة الى وحدة الشيعة والسنة في اطار دولة واحدة. وفي تلك الاسئلة تتردد كلمة «عربي» مرتين، مرة في السؤال الاول ومرة كصفة لرئيس الدولة. وهذا المعنى معبر عنه بوضوح في اكثر من وثيقة، بينها رسالة المجتهد الشيعي الشيرازي الى الرئيس الامريكى ولسن في ١٣ شباط ١٩١٩ التي طالب فيها بضرورة قيام «دولة عربية جديدة مستقلة اسلامية وملك مسلم»^٤.

وتركز المدرسة الكردية بدقة على هذه المرحلة الهامة. والنقطة الاساسية هنا هي ان فكرة انضمام الاكراد الى العراق كانت عند خروج العثمانيين

وعلى اثر ذلك زاد اعتماد البريطانيين على السنة.

وفي عام ١٩٢٠ انشأت بريطانيا حكومة مؤقتة في العراق برئاسة السني عبدالرحمن النقيب ضمت اربعة وزراء سنة وثلاثة وزراء شيعة ويهوديا. وفي قبولها بفيصل ملكا على العراق، اعتمدت المدرسة السنية على اصلين رئيسيين معلنين هما اصول فيصل الارستقراطية الدينية وكونه سنيا. اما الاصل الثالث غير المعلن فكان نظرة السنة الى فيصل باعتباره رمز لعصر قادم يكون فيه السنة العنصر الاكثر تفوقا في العراق.

وفي المدرسة السنية تكتسب الدولة اهمية خاصة. ومن الناحية العملية، استغل السنة قدرة الدولة لمواجهة الاختلاف العرقي مع الاكراد والاختلاف الطائفي مع الشيعة واعتبروا ان اهم شروط الدولة المهابة هو مركزيتها وقدرتها على تحديد مصير واحد لجميع السكان بغض النظر عن اعراقهم وطوائفهم.

المدرسة الكردية

ان الظرف التاريخي الذي نشأت فيه المدرسة الكردية معقد للغاية. وبالإمكان اعتبار الفترة من خروج العثمانيين من العراق في عام ١٩١٨ حتى صدور قرار عصبة الامم القاضي بضم الاكراد الى العراق في عام ١٩٢٤، المرحلة التي وضعت فيها المقومات الاساسية للمدرسة الكردية.

حتى عام ١٩٢٢ جرى التعامل مع اقليم كردستان كاقليم ذو وضع خاص. ولم يكن البريطانيون قد استقروا على رأي نهائي بشأن مصير الاكراد ومستقبلهم. وفي عام ١٩٢١ قرر مؤتمر القاهرة ابقاء الاقليم خارج نطاق الدولة العراقية ريثما تقرر

تحليل عام

على الرغم من الخلافات التي بدا بعضها جوهريا بين المدارس الثلاث، فقد لوحظ انه في الفترة من ١٩٢٦ حتى ١٩٥٨ حدث تقارب موضوعي بين المدارس الثلاث، وقد تدعم التقارب من خلال الحركة الوطنية التي جعلت عدوها المباشر متمثلا في التحالف القائم بين النظام الملكي والغرب، وهو تحالف لم يحظ بتأييد الشعب. لقد اعتبرت كل مدرسة ان اهدافها او البعض منها يمكن ان يتحقق بشكل افضل فيما لو اتيح اجراء تغيير من شأنه الاطاحة بالتحالف مع الغرب.

وفي مثالين على الاقل، يتوضح اثر البنيات الايديولوجية للمدارس الثلاث على سياسة الدولة. فبعد الاطاحة بالنظام الملكي في عام ١٩٥٨، تشكل مجلس رئاسي مؤلف من ثلاثة اعضاء ينتمي كل منهم الى احدى المجموعات الثلاث. وعكس الدستور المؤقت الصادر في ٢٧ تموز الحد الأدنى من الاهداف الرئيسية لكل مدرسة.

فقد خلصت المادة الثانية الى اعتبار العراق جزءاً من العالم العربي، ما يعبر بدقة عن واحدة من اهم مبادئ المدرسة السنية. ولم تكن هذه المادة هي الوحيدة المعبرة عن الاتجاهات السياسية للمدرسة السنية. فقد ضم الدستور نقاطا اخرى، ربما كان اهمها المادة ١٦ التي تضمنت اشارات قوية الى تقديس الدولة والمادة ١٧ التي تعطي الانطباع باقرار دور سياسي للجيش. وعبرت المادة الثالثة عن مبدأ الشراكة في الوطن بين العرب والاكراد، ما يعكس التأثير بالمدرسة الكردية. فيما تضمنت المادة ١٢ المختصة بمسألة صيانة حرية الاديان والتي تتضمن عمدا كلمة ((شعائر)) اشارة صريحة الى واحدة من مطالبات المدرسة الشيعية. وضمنت

من العراق في عام ١٩١٨ فكرة غريبة عن الاكراد لكن رؤية الاكراد الى الطريقة التي كان يفترض ان يقرروا فيها مصيرهم ومستقبلهم لم تكن واضحة. ومن وجهة نظر المدرسة الكردية ان وضع خيار واحد امام الاكراد وهو الحاقهم بالعراق من دون ضمانات يتضمن قدرا كبيرا من الاجحاف.

ان المكونين الاساسيين في المدرسة الكردية هما الخصوصية القومية والادارة الذاتية. اما مفهوم حق تقرير المصير، المؤدي الى الانفصال، فهو مفهوم حديث جرى التطرق اليه في غالب الاحيان اما لتعزيز الدعاية للمسألة الكردية استنادا الى المقتضيات الايديولوجية واما لتوسيع هامش المناورة في الصراع مع بغداد.

ولقد اعطى احتلال بريطانيا لبغداد في عام ١٩١٨ خلال الحرب العالمية الاولى فرصة اكبر لبروز فكرة الحكم الذاتي الكردي. وهذه الفكرة لم تكن غريبة لا على البريطانيين ولا على الاكراد. وقد تطرق اليها البريطانيون مع الاكراد في الداخل، مع الشيخ محمود في السليمانية والسيد طه شمزيني في رواندوز، كما تطرقوا اليها في مباحثاتهم مع اكراد الخارج، كما هو الحال عندما خاض السير برسي كوكس غمار نقاش حول الموضوع مع الجنرال شريف باشا خندان في عام ١٩١٨ في مارسيليا بفرنسا^{١١}. واعد الموضوع من اكثر الحلول انسجاما مع الوضع الكردي والاقليمي. لكن النقطة المحورية التي روجت لها المدرسة الكردية لاحقا هي ان العراق ليس في حقيقته سوى نتاج صفقة تمت بين السنة وبريطانيا، حصل فيها السنة على الموصل وكردستان، وحصلت فيها بريطانيا على النفط. اما الاكراد فلم يحصلوا على شيء.

مهامها المركزية. وهذا بدوره، نتج عنه مفهوم تقديس الدولة على النمط الألماني.

ان الاندماج الذي حصل لاحقا بين الطبقة السياسية الحاكمة والدولة جعل الطبقة السياسية الحاكمة ترى ذاتها كتعبير عن ارادة الدولة. وهذا بدوره جعل سياسات العراق السابق تتسم باللاواقعية منذ البداية. فحتى عام 1958 وهي الحقبة التي شهدت تطورا في العلاقة بين العراق وكل من الغرب وايران، كثيرا ما تم وصف الاكرد المطالبين بالحقوق القومية بالموالين للشيوعية وقلما جرى التطرق الى الروابط التي تربط الشيعة العراقيين بايران. وابتداءً من عام 1958، وهو العام الذي شهد بداية خروج العراق من المعسكر الغربي واتباع الدولة سياسة يسارية، وبسبب التدهور التدريجي في علاقة العراق بالغرب وايران، فقد تم الترويج على نطاق واسع لنظرية ارتباط الاكرد بالغرب ومخططاته وارتباط الشيعة العراقيين بايران.

ان هذا الواقع اوجد ظرفا صارت فيه الدولة تشك في اخلاص جزء من مواطنيها. يضاف الى ذلك ان الطبقة السياسية الحاكمة صارت لا تميز بين النقد الذي يوجه الى سياستها والنقد الذي يوجه الى الدولة. وهذه النظرة غير القادرة على التمييز بين الاشياء جعل الدولة في مواجهة صعوبة مع جزء كبير من مواطنيها.

وعلى الرغم من ان العراق شهد محاولات لايجاد سبل مناسبة لحل المشاكل، فان حجم المشاكل لم يكن يتناسب مع درجة سعي الدولة لايجاد الحلول. ففي عام 1931 حاولت الدولة ايجاد حل للمطالبات اللغوية عن طريق اصدر قانون اللغات المحلية. ولم يؤدي ذلك القانون الى ايجاد حل للفتور بين الاكرد والدولة وظلت النواقص

المادة التاسعة المساواة بين افراد المدارس الثلاث كمبدأ عام.

لكن التقارب الذي حدث في تلك الفترة بين المدارس الثلاث، لم تتوفر له مقومات الاستمرار. فقد شهدت السنوات اللاحقة فتورا في العلاقة بين المدارس الثلاث. ان مبدئين هامين سادا العراق السابق ساهما الى ابعاد الحدود في تعكير العلاقة بين المدارس الثلاث وهما مبدأ المركزية وتقديس الدولة، مبدأ أن بالامكان دمجهما في مبدأ واحد نظرا للترابط الوثيق بينهما.

ان مبدأ المركزية مبدأ لا يلائم البلدان المتنوعة في بنيتها العرقية واللغوية والدينية. وعندما لاتبدي الدولة تساهلا في مركزيتها، يعني ذلك اخفاقها في اقامة علاقة ودية مع مواطنيها لأن مبدأ المركزية لا يستقيم الا مع علاقة غير متوازنة بين المركز والاقاليم. ان تاريخ العراق القديم يبدأ بعصر الدويلات السومرية، ما يعني ضمنا انتفاء الحاجة الى المركزية. وتفصح المجتمعات التي ظهرت لاحقا في بابل جنوبا وأشور شمالا وفي المقاطعات الجبلية الكردية ذات الاستقلال الذاتي، ان قدامى العراقيين احتفظوا لانفسهم بقدر مناسب من الخصوصية. وفي التاريخ الحديث يمكن ملاحظة ان العثمانيين لم يخضعوا ولايات العراق الثلاث لسلطة مركزية واحدة الا في حالات استثنائية وقد راعوا في سياستهم خصوصيات المجتمعات العراقية المتمايزة.

واسوأ ما في المركزية هو اعتمادها على القوة. هكذا، فان العراق السابق روج لنظرية مفادها ان قوة الدولة هي وحدها الكفيلة بالحفاظ على وحدة الاراضي وان تحقيق المطالبات الاقليمية من شأنه ان يؤدي الى بروز دولة غير قادرة على انجاز

على ادوات تعزز تحويل هكذا مواضيع الى عمل. وبالفعل، فإن المساواة او الشراكة طالما ظلت شكلية او نظرية، فهي مجرد ديكور. اما اذا تحولت الى واقع ملموس، فإنه يمكن ان ينتج عنها ادوات مادية عظيمة الاثر في المجتمع مثل المدارس والجمعيات والتشكيلات السياسية والثقافية، ناهيك عن اثرها السايكولوجي.

الخاتمة

لقد فشل العراق السابق في ايجاد علاقة مستقرة بين مكوناته. وتعني هذه التجربة ان من غير الممكن استمرار العراق موحدًا ومستقرًا دون استبدال علاقات القوة بعلاقات حرة وطوعية. ان الشرطين الاساسيين لقيام علاقات رضائية ومقبولة هما ايجاد شراكة حقيقية وتكوين دولة لامركزية.

في العراق السابق جرى التركيز على المساواة اكثر من الشراكة. لكن نظرية المساواة لم تجد حلا للمشاكل. وتوضح التجربة العراقية ان المساواة لوحدها، التي تعبر في صيغتها الدستورية عن مفهوم المواطنة، مبدأ لا يضمن الهدوء. ومن الناحية الدستورية فالعراق السابق لم يكن بعيدا عن المساواة. وهذا المبدأ وارد في الدساتير العراقية كما هو واضح في المادتين 6 و 18 من دستور عام 1925 والمادة 9 من دستور عام 1958 والمادة 19 من دستور عام 1964 والمادة 21 من دستور عام 1968. وحده مفهوم الشراكة، المستند على صيغة قانونية محددة معبرة عن الحقوق والواجبات، كفيل بفتح الابواب نحو الحل.

ان اول اشارة الى الشراكة في وثيقة رسمية قد وردت في عام 1958 في الدستور العراقي المؤقت. لكن

التي رافقت القانون واسلوبه وطريقة تطبيقه تعرقل امكانية ظهور فرصة لتحسين العلاقة بين الاكراد والدولة. وفي عام 1958 لم ينتج عن الاشارة الى مفهوم الشراكة في الدستور المؤقت سوى مجلس رئاسي شكلي بدون اية صلاحيات حقيقية. وفشل مشروعان لتطبيق اللامركزية في العراق في عامي 1963 و 1966، ولم يمنح قانون المحافظات الصادر في عام 1969 الصلاحيات المطلوبة للمحافظات. جلي ان سبب فشل هذه المحاولات يعود بالدرجة الرئيسية الى ان الدولة لم تتناول بدقة جوهر المشكلة وظلت مصرة على بعض التغييرات الشكلية. هكذا، استمرت المشاكل لأن الحلول الشكلية لم تكن قادرة على ايجاد حلول جديدة بالمشاكل الكبيرة. واثبتت التجربة العراقية ان الحلول لايمكن تأسيسها على مجرد النيات الحسنة وان الحلول اذا لم تمس جوهر المشكلة تظل مجرد خطوة قابلة للفشل.

ان واحدة من اهم المشاكل في العراق السابق هي ان الدولة لم تتحول الى سلطة عامة ضامنة للخضوع الاختياري للمواطنين ومعبرة عن الشراكة ومساهمة في تقليص حجم التشنجات، بل تحولت الى طرف متورط في المشاكل. وثمة دمج بين الحقوق والادوات. وان مفاهيم مثل المواطنة والديمقراطية يجب ان تدعم بخطوات هامة لأن المواطنة او الديمقراطية غير قادرة لوحدها على ضمان الاستقرار. هنا يستدعي الامر ايلاء اهتمام كاف بأهمية مواضيع من قبيل المساواة، الشراكة، والاقرار القانوني بالحقوق وبدون هذا تظل المواطنة او الديمقراطية مجرد مفاهيم فائرة وعاجزة عن صياغة الحلول.

ولا ريب ان ضمان المساواة او الشراكة او الاقرار القانوني بالحقوق توفر الفرصة للحصول

الخصوصيات المحلية وطالما كانت الخصوصيات المحلية لا تشكل تهديدا للدولة وطالما كانت الخصوصيات المحلية لا تهدد بعضها بعضا، فأندرجة استقرار العلاقات كافية لضمان الاستمرار.

الهوامش:

^١ نديم عيسى، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٤٣.

^٢ عبدالله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢١-١٢٢.

^٣ نديم عيسى، المصدر السابق، ص ٦٤.

^٤ السيد عبدالرزاق الحسن الثور العراقية الكبرى، الطبعة السادسة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ٣٨٨.

^٥ نفس المصدر، ص ٣٩٧.

^٦ عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص ٢٠٥-٢٠٤.

^٧ نفس المصدر، ص ١٦٧.

^٨ ديفيد كورن، الشخصان اللذان الحقا الاكراد بالعراق: برسي كوكس وأرنولد ولسن، مجلة riwangey cihan، العدد الرابع، السنة الثانية، اربيل، ١٩٩٥، ص ٢٧. (باللغة الكردية).

^٩ عبدالله فهد النفيسي، المصدر السابق، ص ١٢٥.

^{١٠} نفس المصدر، ص ١٧٢.

^{١١} نديم عيسى، المصدر السابق، ص ١٠٩.

^{١٢} سروة اسعد صابر، كردستان من بداية الحرب العالمية الاولى الى نهاية مشكلة الموصل ١٩١٤-١٩٢٦، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠١، ص ٧٧.

هذه الشراكة لم تتحقق الا بعد ٤٧ عاما، وذلك في دستور عام ٢٠٠٥. وتفصح طوال المدة التي استغرقتها الانتقال من اللاشراكة الى الشراكة، عن المصاعب التي واجهت العراقيين في سعيهم لايجاد صيغة مناسبة لتنظيم العلاقة فيما بينهم.

ان مفهوم الشراكة يتضمن بقدر كاف معاني المساواة والمواطنة ومن شأن هذا المفهوم ان يساهم في ايجاد ارضية لعلاقات مستقرة. ان الشراكة التي يتضمنها الدستور الحالي تنزع عن الدولة صفة تهديد الخصوصيات المحلية. وفي العراق السابق فأندرجة السلوك السياسي للدولة الخالي من مفهوم الشراكة، ساهم في ترسيخ الاحساس بالغبن، ذلك ان الدولة تورطت في سياسات آلت الى تهديد الخصوصيات المحلية، مثلما عليه الحال في اجراءات التغيير الديموغرافي ومنع الشعائر الدينية.

وعندما يحدد مفهوم الشراكة بشكل قانوني، مثلما هو عليه الحال الآن، تتوفر ظروف مناسبة للانتقال من مفهوم تقديس الدولة الى مفهوم تقديس الشراكة. لكن مفهوم الشراكة في التجربة العراقية مرتبط بمفهوم اخر هو مفهوم لامركزية الدولة الذي يتضمن حق الاقاليم في الاحتفاظ بخصوصياتها دون ان يعد ذلك خروجا عن القانون.

ان شعور الانتماء الى العراق يتعزز بالقدر الذي يترسخ فيه مفهوم الشراكة المندمج مع مفهوم اللامركزية. ومن مآثر هذا النظام انه يعطي الفرصة لتطور العلاقات المستقرة وينهي المضامين السيئة لمفهوم الاغلبية والاقليية. وبهذا المعنى فأندرجة مستقبل العراق يتوقف على مدى الالتزام بمفهوم الشراكة المندمج مع مفهوم اللامركزية. وبهذا المعنى ايضا، فأندرجة طالما ظلت الدولة لا تهدد